

العراق والاحتياجات المتزايدة مع استمرار النزوح

أندرو هاربر

لقد ازداد الوضع الإنساني في العراق تدهوراً بشكل كبير بعد سبعة أشهر من اجتماع منلي مائة دولة في جنيف لمناقشة أزمة النزوح في العراق. كما حُطمت على صخرة الواقع كل الآمال المعقودة بأن تسليط الضوء على أعباء الدول المجاورة للعراق سينجم عنه دعم مالي وسياسي حيث لا يكاد الدعم المقدم يذكر مقارنة بحجم الاحتياجات الإنسانية اللازمة والمتوقعة.

ذات الروابط العائلية أو العرقية الدينية أو القبلية خارج المدينة. ومع ذلك، فإن النزوح لا يكون دائماً إلى المناطق المتجانسة، وذلك نظراً لحالات الزواج المختلطة وزيادة القيود الرسمية وغير الرسمية على الحركة والتي تحجم من الخيارات المتاحة. ومع قيام جيران العراق بفرض متطلبات أكثر تقييداً على الدخول إلى أراضيها، فسوف يكون هناك على الأرجح قدر أكبر من الضغوط على النزوح الداخلي باتجاه الشمال وباتجاه المحافظات التي توفر أفضل حماية وخدمات أساسية.

ويقيم معظم النازحين داخلياً مع عائلاتهم وأصدقائهم، ولكن ونظراً للقيود المتزايدة على حركة النازحين

التخلي عنها ورحيل العائلات، بل وفي بعض الحالات تجمعات سكانية بأكملها، على أن هذا الترحيل السكاني سوف يكون طويل الأمد.

ويحل الشيعة من غرب بغداد محل العائلات السنية في شرق بغداد. بينما ينتقل السنة من الجنوب إلى الشمال أو يفرون من العراق بأكملها. ويقوم الشيعة

ومن المقدر أن ما يتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠ عراقي يُكرهون على ترك منازلهم كل ساعة. وتعتقد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ما يقرب من ٤,٥ مليون عراقي - أي ما يعادل سدس السكان- قد تركوا منازلهم، ليزيد هذا العدد نصف مليون آخر منذ اجتماع جنيف. أما دول اللجوء الإقليمية، خاصة سوريا والتي تستضيف ما يقرب من ١,٦ مليون عراقي، فقد ضاقت ذرعاً بالتأكيدات والوعود غير المتحققة. وبعد عدد من التهديدات، وضعت سوريا نظام تأشيرات للعراقيين في أكتوبر، وقد سد هذا القرار، والذي يعد المرة الأولى التي تتخذ فيها سوريا مثل هذا الإجراء ضد إحدى الدول العربية الشقيقة، باب آخر منفذ باق للهرب أمام العراقيين.

كذلك تزداد صعوبة النزوح داخل العراق حيث استنفدت العديد من المحافظات العراقية الأمانة نسبياً مواردها وقدراتها على استيعاب المزيد من النازحين داخلياً. وتفرض معظم المحافظات العراقية الثمانية عشرة قيوداً رسمية وغير رسمية على دخول وإقامة النازحين داخلياً، وهما يسد منافذ الدخول أمام المدنيين الذين يحاولون الهرب من القتال أو يرحمهم من الحصول على المساعدات بمجرد وصولهم أو كليهما. وتقوم السلطات المحلية أو، في بعض الحالات الجهات غير الرسمية التي لا تنتمي أو تتبع للدولة، بتطبيق عدد من القيود على الحركة كما تحرم الكثير من



صف طويل داخل مركز الهجرة في سورية، ٢٠٠٧.

م بغداد / رسمياً: الأمم المتحدة الشؤون اللاجئين

داخلياً وضعفهم المتنامي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فقد ظهرت إلى الوجود معسكرات النازحين داخلياً والملاجئ المقامة بالاعتماد على الذات. وتتزايد بشكل كبير أعداد المعسكرات ذات الأوضاع غير اللائقة بسبب تدهور الظروف الصحية فيها والمياه النظيفة، وضعف الرعاية الصحية أو غيابها

القاطنون في المناطق ذات الغالبية السنية بالانتقال إلى المناطق الجنوبية. أما الأكراد والمسيحيون فيفرون إلى الشمال. وقد كانت النزعة السائدة في النزوح، والتي من المرجح أن تستمر على ما هي عليه، هي الانتقال من المناطق الأقل أماناً في بغداد باتجاه الأحياء الأكثر أماناً وذات الخدمات المحسنة، بالإضافة إلى المواقع

الأعداد الجديدة من النازحين داخلياً من الحصول على خدمات الغذاء المدعمة والوقود والحماية الأساسية. وقد أدت حوادث انتشار الكوليرا الأخيرة إلى زيادة تصميم وعزيمة العديد من السلطات على منع دخول 'الغرباء'. ويتخذ الآن النزوح الداخلي طابعاً أكثر استمرارية وأكثر أمناً. وتدلتنا عمليات بيع الأملاك أو



معلمون ومعلمات عراقيون وسوريون منطوعون يدرسون أطفالاً عراقيين في قبو مزدحم في حي السيدة زينب في محاولة لتعويضهم عن بعض مما فاتتهم نتيجة للأوضاع في العراق على أمل أن يلتحقوا ويلتحقوا بالطلاب السوريين في بداية السنة الدراسية الجديدة

وقد التقت المفوضية الآن ما يقرب من ١٤٠ ألف عراقياً في سوريا. وعلى الرغم من أن لدى المفوضية أكثر من ٣٠ فريق عمل مختص بالتسجيل، إلا أن حجم الطلب الهائل على المفوضية كان يعني أن العراقيين الراغبين في أن يتم التقائهم سوف يتوجب عليهم الانتظار لفترة تزيد عن الخمسة أشهر. وكان مكتب المفوضية في دمشق قد سجل، بالإضافة إلى من تم التقائهم، ما يزيد عن ٢٠٠ ألف عراقي. وفي الأردن، وفي أعقاب طرح القيود المشددة على الدخول للبلاد في أواخر ٢٠٠٦، وهو ما قلل من تدفق اللاجئين العراقيين، تم خفض فترة الانتظار إلى أسبوعين فقط. وتبلغ أعداد العراقيين المسجلين ما يقرب من ٥٠ ألف عراقياً. وفي مصر ولبنان، واللذين تفرضان كذلك متطلبات صارمة على دخول العراقيين، سجلت مكاتب المفوضية ١٠ ألفاً و ٩ آلاف عراقياً على التوالي.

وفيما يلي بعض أبرز الخصائص التي تتسم بها تجمعات اللاجئين العراقيين المسجلين:

- أكثر من ٨٠٪ منهم من بغداد.
- أكثر من النصف منهم من العراقيين السنة، وحيث يمثل الشيعة أقل من ٢٥٪ من الإجمالي في الأردن وسوريا، أما في لبنان وعلى النقيض من ذلك فإن ٦٠٪ من اللاجئين هم من الشيعة.

المسجلين لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا يعانون من ظروف صحية سيئة بينما سُجل ١٤٪ من العراقيين في الأردن باعتبارهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد تعرض العديد من العراقيين النازحين لتجارب مروعة من الإرهاب والعنف، حيث أورد ما يقرب من ٢٢٪ من العراقيين المسجلين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعرضهم لأحداث شخصية مؤلمة. وقد أدى ذلك، مقترناً بصعوبة المعيشة اليومية، إلى معدلات مرتفعة من الضعف النفسي والكتئاب.

العراقيون في البلدان المجاورة

كانت البلدان المجاورة للعراق، خاصة سوريا والأردن، قد أظهرت كرمًا ملحوظًا في استقبال مثل هذه الأعداد الهائلة من العراقيين، وذلك على الرغم من أنها تؤدي، ولاكثر من ستين عاماً، بالفعل مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين. وتعي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل كامل الضغط الذي وضعته الأعداد الهائلة من العراقيين المستضافين من قبل سوريا والأردن على الاقتصاد والموارد والبنية التحتية والبنية الاجتماعية لكلا البلدين، فقد طغى التدفق الهائل للعراقيين إلى المراكز الحضرية على القدرة الاستيعابية للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية للبلدان المضيفة.

تماماً وكذلك عدم وجود المدارس. وبينما يقطن ١٪ من النازحين داخلية حالياً في معسكرات خيم، يعيش ما يقدر بـ ٢٠٪ منهم في أنواع أخرى من المستوطنات الجماعية والتي تتراوح بين تكتلات الجيش المهملة والمستودعات وكذلك المساكن العشوائية الفقيرة. وغالباً ما يُجبر النازحون داخلية على الانتقال عدة مرات قبل أن يقعوا مرة أخرى فريسة لدائرة العنف أو تقوم السلطات المحلية بإجبارهم على الانتقال خارج المباني العامة أو بعيداً عن المناطق الحضرية. وكان بعض النازحين داخلية ممن تم تشجيعهم على العودة في أعقاب التراجع المؤقت في مستوى العنف، أو تم جذبهم عن طريق الحوافز المالية، قد عادوا ليجدوا أن منازلهم إما أنه قد شغلها آخرون أو أن الدمار قد أتى عليها ومن ثم أجبروا على الارتحال مرة أخرى. ورغم أن الحكومة قد أعلنت عن عودة ما يزيد عن ٣٠٠٠ عائلة إلى بغداد وعدة آلاف أخرى من الخارج، إلا أن السبب في هذا ليس بالضرورة الشعور المتزايد بتحسين الوضع الأمني وحسب، بل يمكن إيعازه في أحيان أخرى إلى عدم توفر أية خيارات أخرى لهم.

وتقدر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بأن ما يقرب من ١٥ مليون عراقي يعانون من أوضاع متردية وعرضة للعديد من المخاطر، بينما يعاني ما يقرب من ٢٣٪ من الأطفال في جنوب العراق من سوء التغذية المزمن، كما ورد أن ١٩٪ من اللاجئين

للخطر، و ١٠٪ من الناجين من حوادث التعذيب والصدمة النفسية. وفيما يتعلق بالنسبة التي تزيد عن ٩٩٪ من اللاجئين العراقيين ممن لن يقدر لهم الانتفاع بإعادة التوطين، سوف تكون هناك حاجة ملحة لتقديم المساعدة طويلة الأجل وبرامج الحماية في البلدان التي لجأوا إليها.

يتحمل المجتمع الدولي - لا البلدان المجاورة فقط - مسؤولية أخلاقية كبيرة إزاء الأعداد الهائلة من العراقيين النازحين الفقراء والمنبوذين الذين اضطروا للنزوح جراء صراع من الصراعات الدولية ولكنهم تركوا لإعالة أنفسهم. وينبغي أن تكون أية استجابة إنسانية شاملة وملبية لجميع الاحتياجات وذات رؤية طويلة الأمد لكي تشكل استجابة فاعلة، كما ينبغي أن تأخذ في الاعتبار لاحتياجات النازحين وحسب وإنما كذلك احتياجات مجتمعاتهم المضيفة. وفي خطوة إيجابية، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن مساهمة قدرها ١٠ مليون دولار لبرنامج مفوضية شؤون اللاجئين للعراقيين في سوريا - وهو ما يساوي تقريباً مجموع الإسهامات المقدمة من جميع دول الخليج إلى المفوضية على مدى العقد الماضي. كما أن قرار البرازيل بقبول أكثر من ١٠٠ فلسطيني محجوزين في معسكر مهجور على الحدود الأردنية العراقية لأكثر من أربعة سنوات يعد مثلاً ملموساً آخر على إدراك أحد الشركاء غير التقليديين مدى عمق الأزمة الإنسانية في العراق ومن ثم مجيئه لتقديم المساعدة. ومما يؤسف له أنه على الرغم من النداءات الملحة من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات، فلا يزال هناك أكثر من ١٠ آلاف فلسطيني عالقين في بغداد ويتعرضون للخطر المحقق من قبل الميليشيات المعادية.

إذا كنا جادين في تحقيق الاستقرار للنازحين في العراق وتخفيف الضغط الواقع على البلدان المجاورة، وربما في إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها، فمن الأهمية بمكان أن يبدي المجتمع الدولي نفس المستوى من الاهتمام الذي أولاه لعمليات التطوير وإعادة التعمير في أعقاب غزو عام ٢٠٠٣. ينبغي أن تأتي الاستجابات لاحتياجات المساعدات والحماية لملايين العراقيين النازحين عاجلة وبكميات كبيرة. وعلى ضوء غياب الحلول المستدامة فمن الضروري أن تكون هذه الاستجابات أيضاً استجابات طويلة الأمد هي الأخرى.

أندرو هاربر (harper@unhcr.org) هو رئيس وحدة دعم العراق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد أعد هذا المقال بصفة شخصية. وللإطلاع على آخر الأخبار عن استجابة المفوضية للأزمة العراقية، يرجى الذهاب إلى العنوان التالي: www.unhcr.org/iraq.html

زيارة الحدود السورية لتجديد تأشيراتهم لمدة ثلاثة أشهر. وتأمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تستطيع سوريا تأسيس مراكز داخل البلاد يمكن للاجئين فيها الذهاب إليها لتجديد تأشيراتهم. وكانت الحكومة السورية قد أعلنت بشكل واضح أن قيود التأشيرات قد تم فرضها نظراً للضغوط الهائلة التي تواجهها الحكومة في استضافة اللاجئين العراقيين. وسوف يكمن التحدي في ضمان استلام سوريا وغيرها من البلدان الإقليمية لقدرة جيد من الدعم الثنائي بحيث يمكنها مواصلة دعم اللاجئين العراقيين المقيمين في البلاد - كما يؤمل أن توفر المأوى للعراقيين الذين ستضطرهم الأوضاع للفرار من العراق في المستقبل.

العيش مع ندرة أو انعدام المساعدات الخارجية

على الرغم من برامج المساعدات والحماية التي تضعها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية، فإن الغالبية العظمى من اللاجئين لا تزال تواصل حياتها بدون أو بقليل من المساعدة من المجتمع الدولي. وبالتعاون مع الشركاء، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا بتزويد ٥٠ ألف عراقي بالمساعدات الغذائية بينما تم علاج ما يقرب من ١٤٠ ألف عراقي في العيادات الصحية المدعومة من قبل المفوضية أو من الهلال الأحمر السوري، كما تم تجديد مائة مدرسة وتضاعف عدد الأطفال العراقيين الملتحقين بالمدرسة إلى ٦٠ ألف طفلاً (وما يترك ما يقدر بـ ٣٤٠ ألف طفلاً آخرين في عمر المدرسة محرومين من التعليم). وفي الأردن، تستهدف برامج المفوضية وتضع أولوياتها على الأفراد والعائلات الضعيفة، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة أو ممن يعتبرون معرضون لـ 'خطر كبير'. ومن المزمع أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ سوف ينتفع ما يقرب من ٧٠ ألف عراقياً بشكل مباشر من برامج مساعدات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي تشمل الغذاء والمستلزمات غير الغذائية والأموال والاستشارة النفسية والمساعدات التعليمية والخدمات الصحية. وتعد هذه المساعدات قليلة للغاية بالأخذ في الاعتبار حجم الاحتياجات المطلوبة. ويظل الموفرون الرئيسيون للمساعدات هما الحكومتان السورية والأردنية، ويدعمهما في ذلك حركات الهلال الأحمر في كلا البلدين.

إن الحل الوحيد المستدام الذي يجب السعي لأجله بالنسبة للعراقيين هو إعادة التوطين. وعلى الرغم أن برامج إعادة التوطين تنهض بشكل جلي وواضح للعيان كمثال للمشاركة الدولية للأعباء، فإن أقل من ٥٠٠٠ من واقع ٢٠ ألف حالة تقوم بها مفوضية شؤون اللاجئين هي التي سيقدّر لها الانتفاع من هذه البرامج قبل نهاية العام. و ١٥٪ على الأقل من الحالات التي تم إحالتها لإعادة التوطين هم من النساء المعرضات

■ ثمة نسبة مرتفعة بشكل غير متجانس من المسيحيين.

■ كان متوسط حجم كل حالة قد زاد في الأشهر الأخيرة نظراً لاضطرار عائلات بأكملها للفرار.

■ تزايدت أعداد الناس المعرضين للضعف، وقد حددت المفوضية أعداداً أكبر من الحالات ذات الحالة الصحية الخطيرة وكذلك من الناجين من التعذيب والأذى والنساء المعرضات للمخاطر.

ويمثل العراقيون الآن ما يقرب من ١٠٪ من التعداد السكاني في سوريا والأردن. ونتيجة لهذه الزيادة المفاجئة في التعداد السكاني فقد زادت أسعار السلع الأساسية - والمدعمة غالباً من الحكومة - مثل الغذاء والوقود والمياه بشكل كبير. ولا تستطيع قدرات توليد الكهرباء في بعض المناطق المعينة من دمشق مواكبة الطلب الإضافي على الطاقة من قبل اللاجئين. وباتت المدارس المتكدسة بالفعل الآن تضم ما يزيد عن ٦٠ طالباً في الفصل الواحد. ولم يعد بوسع الكثير من الأردنيين والسوريين تأجير أو شراء شقق بسبب الزيادة في الأسعار العقارية. كما أن بعض مرافق الرعاية الصحية والطبية في بعض المناطق في دمشق تقدم خدماتها للعراقيين بشكل أكثر من المواطنين السوريين. وكلا البلدين تستضيفان تجمعات عراقية كما أن الوكالات الأمنية باتت تعي أن العراقيين يغيرون من طبيعة مجتمعاتها ويخشون من أن يؤدي هذا التواجد إلى إشعال الصراعات الطائفية والعرقية. ومن الأهمية بمكان الآن ألا يتجاهل المجتمع الدولي المحنة المتزايدة لمعظم الضعفاء ممن، وبدون المساعدة الكافية، لا يملكون خياراً آخر سوى العودة إلى العراق، لتزداد محتنتهم سوءاً أو يتم الزج بهم في أنشطة متطرفة.

وقد قدرت كل من سوريا والأردن تكاليف استضافة اللاجئين العراقيين بما يقرب من مليار دولار سنوياً. وعلى الرغم من غياب المساعدات الأساسية، إلا أن الأردن، ولأول مرة، قامت بفتح مدارسها العامة للأطفال العراقيين في سبتمبر ٢٠٠٧. وتواصل سوريا السماح للعراقيين بالاستفادة من نظامها التعليمي. ومن المأمول أن يتم بحلول نهاية العام الدراسي تسجيل ما يقرب من ١٠٠ ألف طفل عراقي في سوريا و ٥٠ ألف غيرهم في الأردن.

ومن واقع المناقشات مع مسؤولي الحكومة ندرك أن اللاجئين العراقيين الذين يعيشون حالياً في سوريا لن يتم إجبارهم على العودة إلى العراق. وتتمثل المشكلة الأكثر إلحاحاً على اللاجئين العراقيين في الوقت الحاضر فيما يجب أن يفعلوه عندما تنهي فترة صلاحية تأشيراتهم. ففي الماضي، كان يتوجب عليهم